تطور استيعاب مفهومي الديمقراطية والدولة الحديثة عند جماعة الإخوان المسلمين في مصر .

The development of democracy and the modern state's concept in the mindset of Muslim Brotherhood in Egypt.

محفوظ عيس *

طالب دكتوراه ،دراسات سياسية مقارنة ، مخبر الدراسات السياسية والدولية ، جامعة بومرداس.

m.ais@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإرسال: 23/ 09 / 2020 * تاريخ القبول: 03/30 /2021 * تاريخ النشر: 15/ 05 / 2021

ملخص:

تعتبر جماعة الإخوان المسلمين من أكبر الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي والعربي، والتي لها الدور الإجتماعي والسياسي في تنشئة الأفراد والمجتمع، من أجل تحقيق أهدافها في بناء الدولة وفق المبادئ الإسلامية، ولكن وفي ممارستها السياسية أخذت تبرز في المشهد السياسي إشكالات وتساؤلات حول طبيعة موقف الجماعة من مفهوم الديمقراطية، وكذلك طبيعة الدولة التي تريد التأسيس لها. ومنه ركزنا في هذ المقال العلمي على محاولة الإجابة عن السؤال التالي: إلى أي مدى تم استيعاب مفهوم الديمقراطية التعددية والدولة الحديثة في أدبيات جماعة الإخوان المسلمين في مصر؟ ؛ ومنه نفترض أن تحولات العقود الثلاثة الأخيرة في الأوضاع السياسية المصرية كفيلة بتحول تدريجي غير مكتمل نحو استيعاب مفهوم الديمقراطية التعددية.

تقوم منهجية البحث على وضع منهج المقارنة بين مختلف الأدوار التي لعبتها خلال مراحل تاريخية مختلفة في مسيرتها السياسية، وكذلك إقتراب علاقة الدولة بالمجتمع من خلال إبراز دور الجماعة الإجتماعي في التغيير السياسي. .

الكلمات المفتاحية: الحركات الإسلامية، مصر، جماعة الإخوان المسلمين، الدولة الإسلامية، الديمقراطية، الدولة الحديثة

Abstract:

The Muslim Brotherhood is one of the largest Islamic movements in the Arab and Muslim world, whose social and political role aims at educating individuals and building a state according to Islamic principles. However, in its political practices, questions about the group's views on the concept of democracy and modern state have begun to emerge in the political scene. In this scientific article, we try to answer the following question: To what extent has the concept of pluralist democracy and the modern state been recognized in the literature of the Muslim Brotherhood in Egypt? From this, we assume that the transformations of the last three decades in the Egyptian political situation can give birth to a gradual, but incomplete, reform that tends to accommodate the concept of pluralistic democracy.

* **المؤلف المرسل: محفوظ عيس**

The methodology of the article is based on developing a comparative approach between the various roles played by the Muslim Brotherhood in Egypt during different political periods. We also employ an illustrative approach that shows the relationship of state with society and how does the group's social practices contribute to political change.

Key words: Islamic movements, Egypt, The Muslim Brotherhood, Islamic State, democracy, modern state.

مقدمة:

عرفت مصر في بداية عام 2011 إنتفاضة شعبية أطلق عليها " ثورة 25 يناير" ، والتي إستهدفت الإطاحة بنظام حسني مبارك،حيث رفعت الجماهير المحتشدة في الشوارع وميدان التحرير رمز الاحتجاج والإنتفاضة، شعار " الشعب يريد إسقاط النظام "، وكان ذلك في سبيل التطلع الشعبي في استعادة زمام المبادرة في صنع القرار وتقرير مستقبلهم، والعمل الجماعي في إطار الحوار والتسامح لإيجاد بديل سياسي وإجتماعي، يمثل الإرادة الشعبية الحرة المنتفضة.

قدمت جماعة الإخوان المسلمين نفسها كبديل سياسي واقعي، مقارنة بالفوضى السياسية التي غرقت فيها باقي القوى السياسية المصرية، حيث كانت الجماعة أكثر تنظيما وتجهيزا، من حيث التوسع الجماهيري في تأسيس قاعدة إجتماعية مثلت الحاضنة السياسية للمختلف الخطابات والأفكار السياسية التي تنادي لها، بالتالي مثلت الإنتفاضة الشعبية فرصة تاريخية للجماعة في الوصول إلى حكم مصر.

إن حكم الأحزاب الإسلامية في مصر ممثلة في جماعة الإخوان المسلمين طرح عديد التساؤلات والإشكالات حول الفكر والممارسة السياسية، بين ما تؤمن به الجماعة حول مفهوم الديمقراطية، والرؤية التي تقدمها بخصوص شكل الدولة والنظام السياسي الذي تريد التأسيس له للحكم.

من خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تم استيعاب مفهوم الديمقراطية التعددية والدولة الحديثة في أدبيات جماعة الإخوان المسلمين في مصر؟

. الفرضيات:

- إن تحولات العقود الثلاثة الأخيرة في الأوضاع السياسية المصرية كفيلة بتحول تدريجي غير مكتمل نحو استيعاب مفهوم الديمقراطية التعددية في أدبيات جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

- كلما عملت جماعة الإخوان وفق القواعد العامة للديمقراطية، كلما تعززت الفرص السياسية في بناء نظام حكم ديمقراطي يخضع للقانون وفقط.

بالتالي نهدف من خلال هذا المقال إلى عقد مقارنة بين أدوار سياسية وإجتماعية سابقة وأدوار معاصرة للجماعة الإخوان المسلمين، من حيث كشف ومعرفة التضارب المفاهيمي حول هذه الممارسات السياسية باسم الديمقراطية و القيم الدينية، انطلاقا من سياسات جماعة الإخوان وخطابها السياسي، و تطور مفهومي الديمقراطية والدولة في أدبيات جماعة الإخوان، كما نقارن مدى تحول استيعاب الإخوان للديمقراطية التعددية الليبرالية والدولة الوطنية الحديثة بين الأدبيات والممارسات.

للإجابة على هذه الإشكالية وإختبارالفرضيات، تم اعتماد مقاربة أساسها المقارنة، إذ سأحاول من خلال هذا المقال، وضع مقارنة لأهم الأدوار السياسية والإجتماعية التي لعبتها الجماعة، من خلال كشف أهم ومختلف سياساتها في سبيل الإصلاح والدعوة للتغيير السياسي، وذلك من أجل معرفة إن كان سلوك ومواقف الجماعة تحكمه المبادئ والقيم، أم أنه يخضع للمصلحة والبراغماتية، ويتغييروفق الظروف ومعادلة القوة في الساحة السياسية المصرية، وكذلك نستخدم مقترب علاقة الدولة بالمجتمع، لإبراز الدور الإجتماعي للجماعة، بالقول أنها صوت للفئات المهمشة والفقيرة، وعلاقة ذلك في المنادة بإحياء دولة الإسلام العادلة - ولو نظريا أمام حتميات الواقع وتغييرالظروف- .

1. موقف جماعة الإخوان المسلمين من الديمقراطية.

نحاول التركيز على أهم المبررات الفكرية والسياسية التي تبني عليها جماعة الإخوان المسلمين موقفها من قضية الديمقراطية، والقبول بقواعد العملية السياسية، كذلك التطرق لأهم العراقيل التي تحول دون وصول جماعة الإخوان المسلمين للتحقيق الديمقراطية.

1.1. مرتكزات الديمقراطية عند جماعة الإخوان المسلمين.

بالنسبة للموقف جماعة الإخوان المسلمين المصرية من قضية الديمقراطية،فقد أشارات الدراسات أن الإخوان المسلمين لم يرفضوا – قط – المشاركة السياسية منذ إنشاء الجماعة عام 1928، وحتى اليوم، إلا إذ تم إقصائهم وحظر نشاطهم، فقد كانت تجربتهم الأولى عام 1942، حيث إستثمرت عودة حزب الوفد للحكم، وأعلن حسن البنا ترشحه عن الدائرة الإسماعلية، لكن فترة حكم جمال عبد الناصر كانت من المراحل التي تم تغيب الجماعة عن المشاركة السياسية قصرا، وذلك بسب حل الجماعة وإعتقال الآلاف منهم، ولكن الحركة عاودت نشاطها الحزبي في فترة السادات، حيث سميت مرحلة السادات " مرحلة المصالحة غير القانونية مع الإخوان"، حيث إتخذت سياسة المهادنة والمصالحة مع الجماعة، وهذه الفسحة أتاحت مزيد من الحرية أمام الجماعة للممارسة نشاطها السياسي مع بقاء الحظر القانوني عليها، بينما تتغيير فترة حكم مبارك وبالتحديد عام 1984 مرحلة تدشين المشاركة السياسية الحقيقية (حسين سليمان فريد، ، 2014، ص 104).

لقد بدا التغيير في إستراتيجيات وتوجهات الإخوان واضحا بداية عام 2005، عندما أصر الإخوان على مشاركتهم في العملية السياسية، وقاموا بتحدي إعاقة النظام للمظاهراتهم وهددوا كذلك بالعصيان المدني وقاموا بالتعاون مع القوى السياسية الأخرى- دون مشاركة أيديولوجية (عماد الدين شاهين 2007، ص 4).

فكانت النتائج المتصاعدة وآلية المشاركة السياسية فاتحة الدخول بقوة إلى البرلمان، وكان بوادر هذا الصعود في إنتخابات عام 2005 حين حصلت الجماعة على 88 مقعدا الأمر الذي أكد على شرعية الإخوان في الشارع المصري، والذي مهد لتصدرها المشهد السياسي عام 2012 بالفوز بالأغلبية في الإنتخابات التشريعية والرئاسية، وحرص الجماعة على تأكيدها في جل خطاباتها على الطابع المدني للدولة وإحترام مبادئ وقيم الديمقراطية (حسين سليمان فريد، 2014 ، المرجع السابق، ص 104).

نستنتج أن مرتكزات الديمقراطية عند جماعة الإخوان المسلمين، ترتكز أساسا على قبول القواعد العامة الناظمة للعملية السياسية، من خلال الإنخراط في المشاركة السياسية، وتقديم برامجها الإنتخابية، و تجاوز الإيديولوجية في عقد التحالفات مع القوى السياسية المصرية ، لتحقيق أهدافها، وهو ما مكنها فعلا من تحقيق مسار سياسي وإنتخابي تصاعدي أوصلها للحكم عام 2012، (وعليه تكون مرتكزات

الديمقراطية عند الإخوان المسلمين في: التعبئة الشعبية، المشاركة السياسية، البراغماتية في تجاوز الإيديولوجية وعقد التحالفات السياسية..).

2.1. عقبات الديمقراطية عند جماعة الإخوان المسلمين.

يمكن تحديد العقبات التي تحول دون بلورة خطاب إخواني ديمقراطي، كالتالي (حسام تمام، 2010، ص 43).

- ندرة وربما غياب أي تأسيس للقبول بالديمقراطية في ثقافة الجماعة، حيث تكاد تخلو المقررات الثقافية والتربوية المعتمدة داخل الجماعة من أي كتاب أو مقرر يؤسس لها في ثقافة كوادرها، أو يعالج إشكالاتها لديهم ومازالت رؤية الجماعة على المستوى القواعد غامضة أو غائبة بل ويكاد يكون الشائع والمستقر من مقررات ومناهج تربوية وتثقيفية تصب في الإتجاه المعاكس، فتعلو قيم الوحدة والتجمع ونبذ الخلاف والفرقة (التي قد تعني إختلاف وجهات النظر)، على قيم أخرى يحتاجها التطور الديمقراطي مثل قبول الآخر وإحترام وجهات النظر المختلفة، ونسبية الإجتهادات والممارسات السياسية، ويلاحظ أنه وبجانب خلو المنهج الثقافي والتربوي للجماعة من كتاب واحد يرسخ القيم الديمقراطية، توجد كتب كثيرة تؤصل للرفض الإختلاف والتعدد حتى داخل الفكرة الإخوانية نفسها على النحو الذي نجده في رسائل المرشد الخامس مصطفى مشهور، مثل كتابه " طريق الدعوة بين الأصالة والإنحراف " الذي ينظر لأي إختلاف أو تعدد في الطرح الفكري نظرة إتهام حتى داخل الصف الإخواني بحيث يصبح ذلك جيبا فكريا يجب تصفيته.
- الميراث التاريخي الذي تحمله الجماعة، ولا تريد أولا تستطيع التخلص منه والذي يصعب معه تجاوز أوتعديل مقولات ومواقف مركزية في تاريخ الجماعة حكمت علاقاتها بالديمقراطية، مثل رفض المؤسس حسن البنا للحزبية وتعدد الأحزاب – تراجع عن موقفه فيما بعد – رغم أنه رفض لم يؤسس على أسس شرعية فقد أخذت مقولات المؤسس ومواقفه مركزية في بناء الوعي الإخواني لم تتزحزح رغم تجاوزها أحيانا على مستوى الممارسة، ورسخ ذلك ميراث من العلاقة غير الطيبة مع الأحزاب، إضافة إلى الصورة الكاريكاتورية التي إرتسمت في الأذهان عنها والتي لا تبعد كثيرا الواقع وتوسع هذه النظرة عموما بين معظم كوادر الجماعة، لكنها تترسخ أكثر في القواعد التقليدية ذات الثقافة التقليدية مثل: أبنائها المنحدرين من الأزهر والجمعية الشرعية، والذين التحقوا بالجماعة بعد تجارب دينية أخرى، كما إنتشر أيضا بين أبناء التنظيم الخاص، ثم إمتداده في تنظيم 1965 المتأثرين بأفكار سيد قطب.
- تأسيس العملية السياسية داخل الجماعة (على مستوى الممارسة أو المفاهيم) على أسس شرعية تشبه فيها المنافسة السياسية – إلى حد بعيد – التنافس بين قوى الإيمان والكفر، ومعسكري الحق والباطل، وليس صراعا بين أطروحات سياسية، وفي هذه الحالة لا تتجاوز الثقافة السياسية لدى القطاع الأكبر في الجماعة الحشد والتجنيد والقدرة على إدارة العمليات الإنتخابية دون أن تتأصل مفاهيم سياسية بالضرورة مثل المشاركة ، التي تظل مرتبطة بقرار فوقي ينفذ – في أغلب الأحيان – طاعة للقيادة وإحتسابا عند الله، ويلاحظ أن خطاب الحشد والتجيش الذي تقدمه قيادة الجماعة قبل وأثناء الإنتخابات وخطاب التهنئة أو التعزية، بعدها يقوم بالكامل على إستلهام معاني دينية صرفة، للخطاب ديني مبالغ فيه، في إستلهام للمعاني التضحية والفداء والشهادة.
- غياب وحدة فكرية شاملة داخل الجماعة، التي تضم في عضويتها خطابات وأفكارا مختلفة حد التناقض من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، تتفاوت رؤيتها السياسية ما بين الإندماج والتحالف مع حزب سياسي قطري يدعم دولة عصرية، بالمقايس المعروفة للدولة الوطنية الحديثة، وما بين أفكار تدعو لإنشاء دولة الخلافة الإسلامية العالمية.

- التمدد الضخم للجسم الجماعة أفقيا و رأسيا دون الفصل بين السياسي والدعوي بداخله و هو ما جعل التطور السياسي والحركة السياسية رهينة بحركة الدعوي والقاعدة الإخوانية برمتها التي تعتمد خطابها على ثقافة تقليدية بعيدة تماما عن أي تغييرات للخطاب الإسلامي فيما يخص المسألة الديمقراطية مع الحرص على الإبقاء على القواعد بعيدة عن أي تطوير في ما يخص الديمقراطية للضمان السيطرة عليها، باعتبار أن مبرر و ضمانة الربط بينها هي ضمانة دينية بالأساس.
- المنافسة مع القوى والتيارات الإسلامية الأخرى على كسب الشارع المصري، وهو ما يحول دون الإعلان عن مواقف أكثر تقدمية في المسألة الديمقراطية، خشية إنتقادات القوى الإسلامية.

2. التصور السياسي للمفهوم الدولة الإسلامية عند جماعة الإخوان المسلمين.

دراسة مفهوم الدولة الإسلامية في الفكر السياسي الإسلامي، وتجليات هذا المفهوم في أفكار جماعة الإخوان المسلمين، من خلال تتبع ممارستها السياسية، ومعرفة مواقفها من المشاركة السياسية ومدى إحترام قواعد الديمقراطية.

1.2. مكانة الدولة الإسلامية في الفكر السياسي الإسلامي.

نشأة الدولة الإسلامية تبدأ بما فعله رسول الله محمد (ص)بعد هجرته إلى المدينة من تأسيس سلطة كانت نواة الدولة الإسلامية، وتنتهي قبل خلافة عبد المالك بن مروان، وقد أجمعت مختلف المصادر التاريخية أن الهجرة النبوية من مكة إلى المدينة تمثل بداية التاريخ الموثوق للتأسيس الدولة الإسلامية وسلطتها السياسية والإدارية والعسكرية، ليس في المدينة أو الجزيرة العربية فحسب بل وخارجها أيضا في مصر والعراق والمشرق والشام، وأولى هذه الوثائق التاريخية، إبتداء من"صحيفة المدينة"التي وضعها الرسول لتنظيم أوضاع المجتمع الجديد في المدينة واعتبرها كثيرون أول دستور مكتوب في العالم، إضافة إلى عقد المعاهدات وعقد الصلح...، إلى غاية إستمرارية السلطة بعد وفاة رسول الله محمد(ص)، مما قام به خليفتاه أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب ، رضي الله عنهما، من تنظيم وتطوير سلطة الدولة الإسلامية (حسين فالح ، 2010، ص ص 289، 290).

إن رسالة الإسلام وهديه السياسي الذي تتعاضد النصوص وتجربة الرسول السياسية في بيانه وترسيخ معانيه هما رسالة أخلاقية تحررية، وتعتبر مبادئ البيعة (التعاقد) والعدل والمعروف تجسيدا راقيا لها، وقد إرتبطت إسلامية الدولة في تاريخ الإسلام بحضور هذه المبادئ وإحترامها، ولم ترتبط بأشكال محددة أو أحكام جزئية معينة كما ذهب إلى ذلك الكثير من الآراء، فإسلامية دولة الراشدين، ودولة العصبية التي جاءت بعدها، والدولة – الأمة التي يثابر المسلمون من أجل إقرارها اليوم، مرتبطة بمستوى تحقق هذه المبادئ ومنسوبها في الواقع (امحمد جبرون ، 2014، ص 349).

فالرسول محمد (ص)حين أقام السلطة في المدينة، وتولى الحكم فيها أقامه على العقيدة الإسلامية من أول يوم، ولم تكن آيات التشريع قد نزلت بعد، فجعل شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله أساس حياة المسلمين، وأساس العلاقات بين الناس، وأساس دفع الظلم والفصل بين المتخاصمين، أي أساس الحياة كلها، وأساس الحكم والسلطان (تقي الدين البنهاني، 2002، ص 18).

بحيث جاءت الرِّسالة الإسلامية لِبناء مُجتمع إنساني على أُسُس عادِلة تستنِدُ إلى مُرتكزات القِيم والشَّريعة الإسلامية، وفي ذلِكَ قد حقَّقَ مُجتمع المدِينة المُنوَّرة نموذجًا يقُوم على تساوي البشر بِالكرامة الإنسانية وحقِّهِم في إختيار قِيَمِهِم ومُعتقداتِهِم، ضِمن إطار قيمي عام حدَّدتهُ "صحيفة المدينة" (لؤي صافي، 2012، ص ص 80 - 81).

إن الدولة الإسلامية كما تجسدت في المدينة على عهد الرسول محمد (ص)وخلفائه الراشدين، من حيث الشكل، تتوفر على جميع العناصر التي تتوفر عليها كل دولة وهي الشعب (الأمة) وإقليم، وسلطة،

ونظام قانوني، وقد حدد دستور المدينة (الصحيفة)، بشكل دقيق الفئات التي تتكون منها هذه الدولة...من مسلمين ويهود ومشركين قد نص عليهم الدستور قبيلة، قبيلة ،جميعهم يكونون أمة دون الناس،الأمة السياسية، وقد نصت الصحيفة على حقوقهم وواجباتهم باعتبارهم مواطنين، أما الإقليم فهو المدينة "يثرب"،موطن الدولة الإسلامية الأولى، ولقد قام رئيس الدولة بوضع علامات تبين حدود الدولة وجعلها حرما آمنا، مشعرا للمتنقلين منها وإليها بأن كيانا سياسيا جديدا قد ولد، كما حددت الصحيفة موضع السلطة في الدولة الإسلامية من أجل تنظيم أمور الشعب والأمة، ونصت كذلك على النظام القانوني المتمثل في الشريعة التي هي مرد كل نزاع، إلى جانب ذلك أكدت الصحيفة واجب التناصر والمساواة بين جميع الفئات المشتركة في الدولة، والدفاع المشترك عن حدود الدولة ومنع الولاء لأعدائها، والتكافل داخل فئة من تلك الفئات ومنع العدوان...وحرية الإعتقاد وممارسة الشعائر الدينية (راشد الغنوشي، 1994، ص 94).

2.2. مكانة الدولة الإسلامية في فكر جماعة الإخوان المسلمين

ندرس مكانة الدولة الإسلامية في فكر جماعة الإخوان المسلمين، من خلال القول أن للجماعة رؤيتان في تحديد موقفها من الدولة الإسلامية، الأولى تقليدية في الدعوة للقيام دولة الخلافة الإسلامية العالمية، والرؤية الثانية منطلقها قبول المشاركة السياسية في إطار مفهوم الدولة الوطنية الحديثة والإندماج السياسي.

1.2.الرؤية التأسيسية (التقليدية) في موقف الجماعة من مفهوم الدولة الإسلامية.

إرتبطت هذه الرؤية بمجموعة من الوثائق التأسيسية للجماعة، حيث هناك خمس وثائق للجماعة الإخوان المسلمين: www.ikhwanonline.com ، وفي هذه الوثائق يذكر مؤسس الجماعة حسن البنا بوضوح المبادئ والأهداف الرئسية للجماعة، ومنطلقها أن الإخوان كمجتمع من المسلمين المكرسين للحكم الله، والعمل على إحياء دور الإسلام، من خلال تحقيق هدفين أساسيين: تحرير العالم الإسلامي من أي قاعدة أجنبية، والتأسيس في ذلك للوطن الحر، الذي سيتبع قواعد الإسلام، في تنفيذ نظامه الإجتماعي، ونشر مبادئه، وقصد تحقيق الهدف النهائي في إقامة دولة إسلامية عالمية، يجب على الجماعة، أن تنطلق في سعيها في تكوين الشخص المسلم، ثم التركيز على تكوين الأسرة المسلمة، مما يؤدي إلى مجتمع مسلم، الذي بدوره يختار حكومة إسلامية، التي تعمل بدورها على إنشاء الدولة الإسلامية، إنطلاقا من التحرر من قبضة المحتل، والتأسيس لإتحاد يجمع كل الدول الإسلامية والهدف من هذا الإتحاد سيكون نشر الإسلام حول العالم، حين يعلن البنا أن الإسلام وحده هو الذي يستطيع تسوية وحل جميع المشاكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية، و أن العمل على تأسيس حكومة إسلامية واجب ديني (Israel Elad-Altman,2006, P 2).

يعتبر البنا مؤسس الحركة الإسلامية المعاصرة، التي ألحت على شمولية الإسلام، وعملت على تكرارها كحقيقة جوهرية من حقائق الإسلام على الصعيدين النظري والعملي- السياسي، ومن مقتضيات هذا المبدأ المطالبة بإعادة الاعتبار للإسلام في المجال السياسي، وقد تبنى حسن البنا هذا المبدأ، ففي عام 1936، وجه مكتب الإرشاد للجماعة الإخوان المسلمين رسالة سياسية تحت عنوان:"نحو النور" إلى الزعماء والحكام العرب، يدعوهم فيها إلى العودة إلى نظام الإسلام، وتحتوي هذه الرسالة على خمسين مطلبا، ومما يستفاد من هذه الرسالة أن نظام الإسلام (في نظر فكر الإخوان بداية القرن الماضي)، لا يعدو أن يكون إصلاحيا للقانون المعمول به حتى يتفق مع التشريع الإسلامي، ولاسيما الجنايات والحدود، وأن تخضع جميع أعمال الحكومة إلى ميزان الأحكام والتعاليم الإسلامية...، والمطالب نفسها تقريبا تكررت في المؤتمر الخامس للجماعة، خاصة تلك المتعلقة بالمواءمة بين القانون الوضعي والدستور من ناحية، والشريعة الإسلامية من ناحية ثانية، إنطلاقا من هذه الإشارات – على الرغم من قلتها – يبدو أن حسن البنا، والإخوان المسلمين عموما، لم تكن لديهم مشكلة مع النظام الملكي المصري، بل عملوا على إصلاحه،

وتعاملوا معه بإيجابية، ومن ثم فالدولة الإسلامية لدى الجماعة التي رعى نشأتها حسن البنا- لم تكن تعني أكثر من إحترام الشريعة، مع القبول بالفكرة الدستورية والعمل النيابي (امحمد جبرون، مرجع سبق ذكره، ص 33).

لم تكن الدولة الإسلامية التي تبناها البنا متعارضة مع الدولة القائمة عمليا، فعلى الرغم من رفضه لها، فإنه لم يتصور بديلا عنها يسعى إلى إقامته، بل كان خطاب الخلافة الإسلامية جزءا من أدوات الإخوان التحالفية مع القصر في مواجهة حزب الوفد كشأن بقية الخطاب الإسلامي المسيس، وشكلت أفكار البنا ومساعيه الطبقة الأولى في الأطروحة العالمية الإسلامية الإخوانية وهي إمتداد لأفكار الجامعة الإسلامية، خاصة في بعدها المناهض للإستعمار ومثلت أفكار سيد قطب الجذرية في الستينيات الطبقة الثانية، حيث رفض سيد قطب الحداثة الغربية والدول والمجتمعات التي شكلتها ووصمها بالجاهلية، وإنتقل إلى القول في كتابه" معالم في الطريق " بأن العالم يعيش على حافة الهاوية بعد فشل الحداثة، سواء في تجسيدها الإشتراكي أو الرأسمالي في تحقيق غاية الإنسان من وجوده، ويعول على الإسلام لقيادة العالم وإنقاذه من الهاوية، وسيضطلع بهذا الدور جيل قرآني فريد يستلهم حياة الإسلام الأولى سبيلا لهذه الثورة الشاملة، ومن ناقلة القول أن أفكار سيد قطب لا تعترف بحدود وطنية أو قومية، وإن رسالته متجاوزة حتى الأممية أو العالمية الإسلامية، وهي ترسيخ للفكرة أستاذية العالم ومنبعها الأساسي إنحراف نماذج دول ما بعد الإستقلال والحداثة نفسها، سواء تلك الأصلية الغربية، أو الزائفة في العالم الثالث عن المنهج الرباني اللازم للتقويم حياة البشر، إرتبط بهذه الأفكار " تكفير المجتمع والدولة " التي يحكمها الطاغوت من دون الله، لقد تنصلت المراجعات التي أجراها الإخوان بقيادة حسين الهضيبي في معتقله من أفكار سيد قطب الراديكالية بعد أحداث عام 1965، وأصدروا عملا تصحيحيا سموه " دعاة لا قضاة "، والذي أضافوه للتراث الإخوان الفكري (محمد مسعد العربي، د ن س، ص ص 5 – 6).

تقدم الجماعة مثلها مثل باقي الحركات الإسلامية أدلتها من التاريخ والواقع الإنساني في ضرورة قيام الدولة الإسلامية، فما هي مكانة الدولة الإسلامية في أدبيات الإخوان ؟، وما هي الظروف التي أشعرتهم بأهمية الدولة الإسلامية؟، وما علاقة ذلك بنظرتهم للحكومات القائمة؟، وما هي دلائل التحول في استيعابها لمفهومي الديمقراطية التعددية والدولة المدنية الوطنية الحديثة؟ نحاول إبراز شكل الدولة وطبيعة نظامها الذي تدعو جماعة الإخوان للتحقيقه، فكانت أهم الأدلة التي تم الإستناد لها في دعاة الرؤية التأسيسية التقليدية حول مفهوم الدولة الإسلامية عن جماعة الإخوان المسلمين في مصر، تبرز كالتالي (راشد الغنوشي، مرجع سبق ذكره، ص 90 - 93):

- **الدليل التاريخي:** ويتمثل في أن أحدا لم يعد قادرا على إنكار حقيقة أنه قام بعد الهجرة في المدينة مجتمع سياسي متميز مستقل برقعته الترابية وبنظامه القانوني الموحد وقيادته...، تربط أفراده وشائح ومواثيق وأهداف مشتركة، وأن ذلك المجتمع قد قام بكل وظائف الدولة من دفاع وقضاء، وإبرام معاهدات وإنبعاث السفارات، وأنه ما كان أحد من بناة ذلك النظام يشك في طبيعته من حيث إن سلطة التقنيين العليا فيه لله ورسوله، وإن المصادر الأخرى للتقنيين "الإجتهاد" إنما هي مصادر ثانوية تعمل في إطار المرجعية والمشروعية العليا (القرآن والسنة النبوية).

- **دليل الإجماع:** فلقد ثبت أن علماء المسلمين وعقلائهم لم يساورهم في كل عصورهم ريب في ضرورة نصب الإمام (الحكم الإسلامي)، لإنفاذ الشريعة وخدمتها، عملا بقاعدة أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فإذا كانت الأمة مسلمة مأمورة بإقامة الشريعة، وهي جملة النظام الإسلامي الذي إختاره الله للحياة البشر وهو واجب النفاذ، ولا سبيل إلى إقامته إلا في مجتمع سياسي مستقل بأرضه ونظامه وقيادته، مشبع قناعته بالشريعة وأصولها، فإن إقامة ذلك النظام (الدولة الإسلامية) واجب شرعي تأثم الأمة كلها إذ لم تبذل أقصى الجهد وتسترخص الأموال والأنفس لإقامته.

- السلطة الإجتماعية: إن الدولة الإسلامية لا غنى عنها – طالما أن الإنسان إجتماعي بطبعه-، وإن الإسلام نظام شامل للحياة، لإيجاد بيئة إجتماعية تتيح للأكبر عدد ممكن من أفرادها أن يعيشوا روحيا وماديا في توافق مع القانون الفطري الذي جاء من الله وهو الإسلام، أن الدولة الإسلامية ليست إلا الجهازالسياسي للتحقيق قيم الإسلام العليا في إيجاد أمة تقف نفسها مع الخير والعدل، تحق الحق وتبطل الباطل في الأرض كلها.

2.2. الرؤية الحديثة لجماعة الإخوان في استيعاب مفهومي الدولة والديمقراطية.

إن الدارس والفاحص للفكر جماعة الإخوان يلحظ أنه في السنوات الأخيرة شهد تحولا بالغ الأهمية إنتقل به من أفق الخلافة وإقامة الدولة الإسلامية العالمية إلى الإستيعاب كاملا في مشروع الدولة الوطنية الحديثة، حيث أن مراجعة تفاصيل العمل اليومي والآني وكثير من التصريحات للقادة الجماعة تقول بلا لبس أن " الرواية الكبرى" التي كانت تعيشها الجماعة وترفعها هدفا نهائيا تفككت وتم تجاوزها تلقائيا ومن دون توقف للمراجعة أو حتى إعلان هذا التحول...، ومن يتابع الخطاب والممارسة الإخوانية سيلحظ بسهولة أن خطاب الدولة الإسلامية واستعادة الخلافة قد توارى تماما في السنوات الأخيرة حتى صار لا يبرز، يكفينا القول في هذا المقام أن أهم أدبيات الإخوانية التي صدرت في المسألة السياسية في السنوات الأخيرة أغفلت تماما أو أسقطت أي حديث أو إشارة للقضية إقامة دولة الخلافة الإسلامية، فالبيانات الرسمية للجماعة في السنوات الأخيرة – بدءا من ولاية المرشد حسن الهضيبي تقريبا – كانت أقرب للبيانات حزب سياسي محلي منه إلى جماعة عالمية خاصة بعد إحتدام جدل الإصلاح السياسي في البلاد، وكذلك إذا نظرنا إلى مبادرة الإصلاح التي أصدرتها الجماعة في شهر مارس عام 2004، والتي يمكن النظر إليها باعتبارها أهم ورقة متكاملة طرحتها الجماعة في السنوات الماضية، سنجد أنها حلت تماما من قضية الخلافة وجاءت محلية بحتة غارقة في قضايا وهموم الشأن المصري، بل كانت المفارقة أن أبرز التعديلات التي طالت المبادرة التي كانت تطويرا للبرنامج الإنتخابي للجماعة عام 2000 هو إسقاط البعد الخارجي تماما بما فيه القضية المركزية في العالم الإسلامي قضية فلسطين، وفي الإنتخابات البرلمانية عام 2005، أسقطت الجماعة كل ما يتعلق بقضية الخلافة ليس على مستوى البرنامج السياسي فقط بل وحتى على مستوى " الرمزية " إذ خلت الدعاية الإنتخابية من أي إشارة إلى " دولة الخلافة الإسلامية "، فكان أن عرف النشاط السياسي الإخواني تعديلا في مراحله التي صاغها المؤسس حسن البنا وهي: (بناء الفرد المسلم، فالأسرة المسلمة، فالمجتمع المسلم، فالحكومة الإسلامية، فالخلافة الإسلامية و أستاذية العالم)، وأسقطت منها مرحلتي إقامة الدولة الإسلامية وإعادة الخلافة الإسلامة (حسام تمام، 2010، مرجع سبق ذكره، ص 9).

لقد أدى هذا التحول إلى تماهي النشاط السياسي الإخواني في حدود الدولة الوطنية، حيث غلب على عمل الإخوان الإهتمام بالقضايا الداخلية والمحلية وأن صار الخطاب الإخواني تحكمه مفردات وموضوعات محلية بحتة في الأغلب العام، وصار هذا الخطاب أقرب إلى خطاب الأحزاب أو الجماعات الوطنية المحلية منه إلى الجماعات ذات المشروعات العالمية، ومن ثم توارت بهدوء قضايا الخلافة الإسلامية وكل ما يتصل بالمشروع العالمي، ولم يعد هناك حديث إخواني عن الدولة الإسلامية بل صارت تظهر تسميات جديدة بعضها مراوغ أحيانا في حسن التخلص من " أزمة " الدولة الإسلامية، فصارت هناك مقاربات جديدة عن دولة المسلمين، من "الدولة الآذنة بالإسلام" إلى" الدولة الديمقراطية ذات المرجعية الإسلامية "، التي يطرحها جيل الوسط داخل الجماعة، على لسان أبرز رموزه الإخواني المبعد عن الجماعة عبد المنعم أبو الفتوح (نفس المرجع، ص 9).

الدولة الإسلامية كما تراها جماعة الإخوان والتي أطلق عليها الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية، والتي تعتقد الجماعة أنها دولة عصرية قادرة على القيام بأعباء مشروع حضاري تقوم على عدد من المرتكزات هي (برهان عادل يوسف دويكات، 2013 ، ص ص 97- 110):

- **دولة المواطنة:** يرى البنا أن الإسلام قد إعتبر حب الوطن وعمل الإنسان للخير وطنه وتفانيه في خدمته فريضة من الفرائض، وعليه يمكن القول بأن المواطنة عند البنا تعني بكل جلاء أن يحب المسلم وطنه وأن يدافع عنه إذا ما وقع عليه إعتداء وأن يعمل على تحريره إذا وقع تحت سيطرة الأمم الأخرى، ولكن البنا حين أشار إلى المواطنة كان يقصد المواطنة التي أساسها رابطة العقيدة، وهي على حد وصفه رابطة أقوى من روابط الأرض واللغة واللون وغيرها من الروابط المكونة للأمم الأخرى.

- **دولة ذات ديمقراطية تعددية:** ما تم ملاحظته التحول في موقف جماعة الإخوان من قضية التعددية في الورقة التي قدمتها عام 1994 والتي تحدثت فيها عن إيمانها بالتعددية الحزبية، كما أكدت المبادرة التي طرحتها الجماعة للإصلاح والتغيير عام 2005، على حرية تشكيل الأحزاب السياسية وأن لا تكون لأي جهة إدارية حق التدخل أو المنع وأن تخول للسلطة القضائية المستقلة كمرجع للتقرير ماهو مخالف للنظام العام أو الآداب العامة، كما أكدت الجماعة بأنها تؤمن بتعدد الأحزاب ولكن دون الإخلال بثوابت الأمة، كما ترى أنه لا حاجة لأن تضع السلطة قيودا على الأحزاب، كما تؤمن بأن مصلحة الأمة وأمنها يكمن في حرية العمل العلني للأحزاب وهذا مايستوجب إقرار كبير من الحريات العامة.

- **دولة برلمانية:** إنطلقت جماعة الإخوان في إختيارها للشكل النظام البرلماني كأحد أقرب أنظمة الحكم إلى الإسلام من الرؤية الواضحة للموقف الإسلام من أنظمة الحكم، وعند البحث في الفكر الإخواني نلاحظ أنه لا يوجد فكر محدد أو نموذج بعينه طرحته الجماعة حول ماهية النظام السياسي، وعليه فإن البنا إنطلق في رؤيته للحكم من الأصول الإسلامية التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية، حيث يقول: (وهذا الإسلام الذي يؤمن به الإخوان المسلمين يجعل الحكومة ركنا من أركانه...)، إذن بما أن الإسلام قد جعل الحكم ركنا من أركانه فإن البنا يعتبر الحكومة ركن من أركان الحكم الإسلامي.

- **دولة القانون:** عند الحديث عن مبدأ دولة القانون في فكر جماعة الإخوان نلاحظ بأن الإخوان تناولوا هذا المبدأ منطلقين في رؤيتهم له من قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية،حيث يرى علماء الفقه الإسلامي أن الإسلام قد جاء بمجموعة من الأصول العامة التي تنظم الحياة البشرية تاركا الجزئيات والتفصيلات للإجتهادات البشرية، وموقف الإسلام من مسألة وجوب قانون ينظم العلاقات بين الأفراد واضح حيث بذلت جهود كبيرة للمحاولة تقنين الشريعة الإسلامية في إطار مواد قانونية مدنية تتوافق مع متغيرات العصر ومتطلباته، ويؤكد " الشكري " هذا بقوله: (إن الدولة الإسلامية وفي ضوء المبادئ التي قامت عليها، جسدت مبدأ دولة القانون، تلك الدولة التي يخضع فيها الحاكم والمحكوم للقانون).

- **دولة مؤسسات:** عند الحديث عن دولة المؤسسات في فكر جماعة الإخوان نلاحظ أن هذا المبدأ يعتبر من المبادئ السياسية الحديثة التي تضمنه الفكر الإخواني نتيجة التحول الذي شهدته الجماعة مؤخرا في فكرها السياسي، وعليه فإن الإخوان المسلمين ينطلقون في رؤيتهم لهذا المبدأ من قواعد الشريعة الإسلامية، فعلى الرغم من أن فكر البنا لم يتضمن مبدأ المؤسسات كما هو متعارف عليه اليوم، كأحد مبادئ الديمقراطية الحديثة، إلا أن البنا في رسائله وأحاديثه دعا إلى ضرورة قيام الدولة وفق عمل مؤسساتي.

-**دولة تعاقدية دستورية:** الدولة التعاقدية الدستورية في فكر جماعة الإخوان مستمدة من الفكر الإسلامي، حيث نجد أن البنا قد حاول في رسائله توضيح رأي الإخوان في الدستور وموقفهم منه، حيث يعرف البنا الدستور على أنه : (نظام الحكم العام الذي ينظم حدود السلطات وواجبات الحاكمين ومدى صلتهم بالمحكومين)، وقد رأى أن المبادئ السياسية للحكم الدستوري تتفق مع نظام الإسلام بل مستمدة منه، فالمحافظة على الحريات الشخصية والشورى، وأن الأمة هي مصدر السلطات ومحاسبة الحاكم وتحديد السلطات وتوزيعها كل ذلك ينطبق مع قواعد ونظم الحكم الإسلامي، وعليه يقول البنا إن نظام

الحكم الدستوري هو أقرب أنظمة الحكم القائمة في العالم إلى الإسلام، ولهذا فالإخوان المسلمين يأخذون به كنظام الحكم.

إذن من الناحية الفكرية حاول مفكرو الجماعة الأخذ بمبدأ الدولة التعاقدية الدستورية على إعتباره مبدأ أصيل مستشهدين على ذلك بوثيقة المدينة التي تعتبر أول دستور في الإسلام حيث يؤكد الإخوان المسلمين في وثائقهم ومراجعاتهم الفكرية على ضرورة الأخذ بالنظام الدستوري كونه أنسب للأنظمة الحالية لإدارة الحكم لما يتمتع به من مبادئ وأسس تتوافق مع مبادئ الحكم في النظام الإسلامي.

بالتالي نستنتج أن الدولة الإسلامية المتحققة هي تلك التي يجسدها نظام الخلافة، وإذا ما إستثنينا العهد النبوي وعهد الخلافاء الراشدين، اللذان شكلا قوام النموذج المثالي للدولة والحكم، فإن الباقي -في الغالب- تميز بأنه ملك عضوض مطعون في شرعيته بتوظيفه للنصوص الدين في سياسته، بما يحقق إستبداد الحاكم وإعادة إنتاج أدوات سلطته، لذلك يمكن للدارس اليوم، أن يجد في صفوف الإسلاميين من يذهب إلى تبني منهج التجديد والإجتهاد ناهلا من تراث الإصلاحيين الأوائل، كما نجد بينهم السلفيين الوهابيين الذين التزموا بالفكرة وتعصبوا لها،وعليه فثمة أكثر من صيغة معاصرة اليوم للمشروع الإسلامي في علاقته بالدولة والمجتمع، ولا يمكننا الجزم حاليا في ولادة نموذج سياسي إجتماعي معاصر قد تبلور بصيغة ما، ومع ذلك يطلق الإسلاميون مسمى الدولة الإسلامية على الدولة إذا كانت قائمة على " حراسة الدين وسياسة الدنيا "، أما إذا تخلت عن حراسة الدين وخدمته، وإكتفت بمهمة سياسة الدنيا، أي إدارة الشأن العام فهي بذلك لا تنطبق عليها صفة الدولة الإسلامية، مع تمييز الدين عن الدولة (مراد هاشم، 2015، ص 98).

خاتمة:

يمكن القول أن التحولات التي عرفتها مصر في العقود الثلاثة الأخيرة في الأوضاع السياسية، قد كشفت التحول البراغماتي في أدبيات وممارسات جماعة الإخوان، نحو استيعاب تدريجي لمفهومي الدولة والديمقراطية، بين أدوار سياسية سابقة تحكمها رؤية تقليدية، ترتكز على الدعوة إلى قيام الدولة الإسلامية العالمية، التي تحكم و تحتكم للشريعة الإسلامية، وبين رؤية معاصرة حديثة، برزت فيها مراجعات فكرية في صفوف الجماعة، كان مضمونها ضرورة تحديث الأفكار والخطاب السياسي، بما يتناسب وتحولات الدولة والمجتمع.

كما برز الدور الإجتماعي للجماعة الإخوان من خلال الدور السياسي الذي تلعبه في المجتمع المصري، في قبول القواعد العامة التي تحكم الديمقراطية، وإعلانها صراحة قبول المشاركة السياسية، قصد الإندماج السياسي، والدخول في العملية السياسية كأحد القوى الإجتماعية التي تهدف إلى التغيير السياسي، في بناء نظام حكم ديمقراطي يجسد دولة القانون .

بالتالي توصلنا إلى النتائج التالية:

1- إرتبط نموذج الدولة الإسلامية تاريخيا بدولة المدينة المنورة في عهد الرسول محمد (ص)وعهد الخلفاء الراشدين.

2- تسيطر الإيديولوجيا بين الإعتدال والتطرف، وطبيعة الخطاب السياسي في تحديد موقف جماعة الإخوان من الديمقراطية والدولة .

3- عرف موقف جماعة الإخوان في مصر تحول براغماتي في أدبياتها وممارساتها، تجاه مفهومي الديمقراطية والدولة على حساب الإيديولوجية، وهو تحول أملته متغييرات موازين القوى السياسية والإجتماعية.

4-تطورت علاقة جماعة الإخوان بالدولة والمجتمع، بين فترة صراع وحظر قانوني للجماعة، وفترة خضوع ثم مشاركة، في قبول قواعد العملية السياسية والتنافس السياسي للفرض الهيمنة أو الإندماج السياسي.

5-في موقف جماعة الإخوان المسلمين من مفهوم الدولة، رؤيتان، رؤية تأسيسية تقليدية، إرتبطت بأفكار مؤسس الجماعة حسن البنا الداعي للقيام دولة إسلامية عالمية، ورؤية حديثة أسست لها المراجعات الفكرية للجماعة في ضرورة قبول القواعد العامة للديمقراطية والإنخراط في مسار المشاركة السياسية والإندماج السياسي للإحداث التغيير السياسي.

الهوامش

(1) - حسين سليمان فريد، إشكالية العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في مصر،2014، رسالة ماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، ص 104.

(2) - عماد الدين شاهين، الإسلام السياسي في مصر،2007، (د ن ب : مركز دراسات السياسة الأوروبية)، ص 4.

(3) - حسين سليمان فريد،2014، مرجع سبق ذكره، 104.

(4) - حسام تمام، تحولات الإخوان تفكك الأيديولوجيا ونهاية التنظيم، 2010، ط 2، (مصر: مكتبة مدبولي) ، ص ص 59 – 51.

(5) – حسين فالح، بحث في نشأة الدولة الإسلامية، 2010، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية) ص 290.

(6) – امحمد جبرون، مفهوم الدولة الإسلامية أزمة الأسس وحتمية الحداثة (مساهمة في تأصيل الحداثة السياسية)، 2014، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص 349.

(7) - لؤي صافي، الحرية والمواطنة والإسلام السِّياسي، 2012 ،(د ب: دار المجتمع المدني والدُّستور)، ص- ص80-81.

(8) - راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، 1993، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،)، ص 94.

(9) - Tarek Masoud ,THE MUSLIM BROTHERHOOD, 2006 , Testimony Ph.D , John F. Kennedy School of Government , Harvard University , p 3.

(10) -امحمد جبرون، مرجع سبق ذكره، ص 33.

(11) – محمد مسعد العربي، الإخوان بين الوطنية والأممية: مسألة التنظيم الدولي للجماعة، د ن س ، (المملكة المغربية: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث،)، ص 5 – 6.

(12) - راشد الغنوشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 90 – 93.

(13) - حسام تمام، مرجع سبق ذكره، ص 9.

(14) - نفس المرجع، ص 10.

(15) - برهان عادل يوسف دويكات، الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر، ، 2013، رسالة ماجستير في النخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطسين، ص ص 97 – 110.

(16) -مراد هاشم، إشكالية علاقة الدولة بالدين والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية من 1989: مصر، تونس نموذجا،2015، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، ص 98.

قائمة المصادر والمراجع:

- **المؤلفات**:

1-امحمد جبرون، مفهوم الدولة الإسلامية أزمة الأسس وحتمية الحداثة (مساهمة في تأصيل الحداثة السياسية)، 2014.

2-حسام تمام، تحولات الإخوان تفكك الأيديولوجيا ونهاية التنظيم، 2010، ط 2، مصر: مكتبة مدبولي.

3-حسين فالح،، بحث في نشأة الدولة الإسلامية، 2010، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

4-راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، 1993، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

5-عماد الدين شاهين، الإسلام السياسي في مصر،2007، د ن ب : مركز دراسات السياسة الأوروبية.

6-لؤي صافي، الحرية والمواطنة والإسلام السِّياسي، 2012 ، د ب: دار المجتمع المدني والدُّستور.

7– محمد مسعد العربي، الإخوان بين الوطنية والأممية: مسألة التنظيم الدولي للجماعة، د ن س ، المملكة المغربية: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

8 - Tarek Masoud ,THE MUSLIM BROTHERHOOD ,2006 , Testimony Ph.D , John F. Kennedy School of Government , Harvard University.

- **الأطروحات**:

9- برهان عادل يوسف دويكات، الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر، ، 2013، رسالة ماجستير في النخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطسين.

10- حسين سليمان فريد، إشكالية العلاقة بين التيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في مصر،2014، رسالة ماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.